

الأزهر يخرج أكثر قوة من معركته مع الحكومة للسيطرة على الفتوى

بنك الفتاوى الإلكترونية يُقسي آراء المجددين ويجعل فتاوى الأزهر المرجعية الوحيدة

خرج الأزهر من معركة السيطرة على الفتاوى مع الحكومة المصرية أكثر قوة حيث بدأ في اتخاذ خطوات تعزز هيمنته على الشارع من خلال إطلاق بنك الفتاوى، وهي الخطوة التي تأتي بعد أسابيع قليلة من سحب البرلمان لقانون يجرده من السيطرة على الفتوى.

أحمد حافظ
كاتب مصري

لم يقتنع الأزهر بعد بأن الفتوى يُفترض أن تكون متجددة، والآراء الدينية التي سادت في الماضي لا تصلح لهذا العصر، ولا يجب تثبيتها عند مرحلة بعينها لتكون دستوراً ملزماً يسير عليه الناس طوال حياتهم. أكد أحمد كامل بحيري الباحث والمتخصص في شؤون الإسلام السياسي، لـ "العرب"، أن وجود جهة واحدة للفتوى توجه مطلوب، لكن المعضلة في وجود آراء متضاربة داخل الأزهر نفسه حول قضايا وموضوعات جدلية، بالتالي فهو يحتاج أولاً أن ينقح فتاوى علمائه قبل وضعها في سلة واحدة أمام الجمهور.

يخشى معارضون لبنك الفتاوى أن تُخدم الفكرة أهداف شيوخ التيار الأزهر، لكنه رفض خطوة الحكومة، ولوح بإجراءات قضائية، واضطرت الحكومة إلى نزع فتيل الأزمة بتجميد القانون كلياً، وبالتالي استمرت الفتوى في حوزة الأزهر.

لم تطمئن المؤسسة الدينية بشكل كامل لخطوة الحكومة، فأتجهت إلى استباق أي تحركات مستقبلية مع انعقاد مجلس النواب الجديد مطلع العام المقبل، وقررت احتكار الفتوى من خلال بنك متخصص، يتولى إصدار الرأي الديني، ولا يلجأ الناس إلا إليه.

قال الأزهر، إن البنك يرسي إلى تجديد الفكر الإسلامي ونشر الوسطية ومواجهة فوضى الفتاوى، مع تصحيح المفاهيم من خلال آراء دينية منضبطة تساهم في مواجهة الأفكار الهدامة، والتيسير على جمهور طالبي الفتوى في الحصول عليها بشكل سريع، والرد على إجاباتهم بطريقة شافية دون الحاجة إلى جهد.

توحيد وتفتيت

صار توحيد جهة الإفتاء في مصر ضرورة لمواجهة فوضى الفتاوى التي تصدر من جهات مختلفة، وتحمل آراء متباينة تثير الشكوك الجماهيري، لكن معضلة بنك الفتاوى أنه يحتكر لنفسه إصدار الحكم على قضايا مصرية دون منح الفرصة للعلماء المفتحين ليجتهدوا ويجددوا الفتوى وفق متطلبات العصر ومستجدات الواقع.

يعني إنشاء الأزهر بنكاً للفتاوى، أن كلام علمائه المصدر الوحيد للرأي الديني، وهو ما يقود ضمناً إلى وقف التجديد في بعض المسائل دون تطوير الفتوى وتنقيحها وفق الحاجة؛ لأن أزمة المؤسسة الدينية مع الحكومة والنخب الفكرية والثقافية والإعلامية، تكمن في أن رؤيتها تخاطب الماضي وتمسك ببقته قديم تجاوزه الزمن، ولم يعد يواكب العصر.

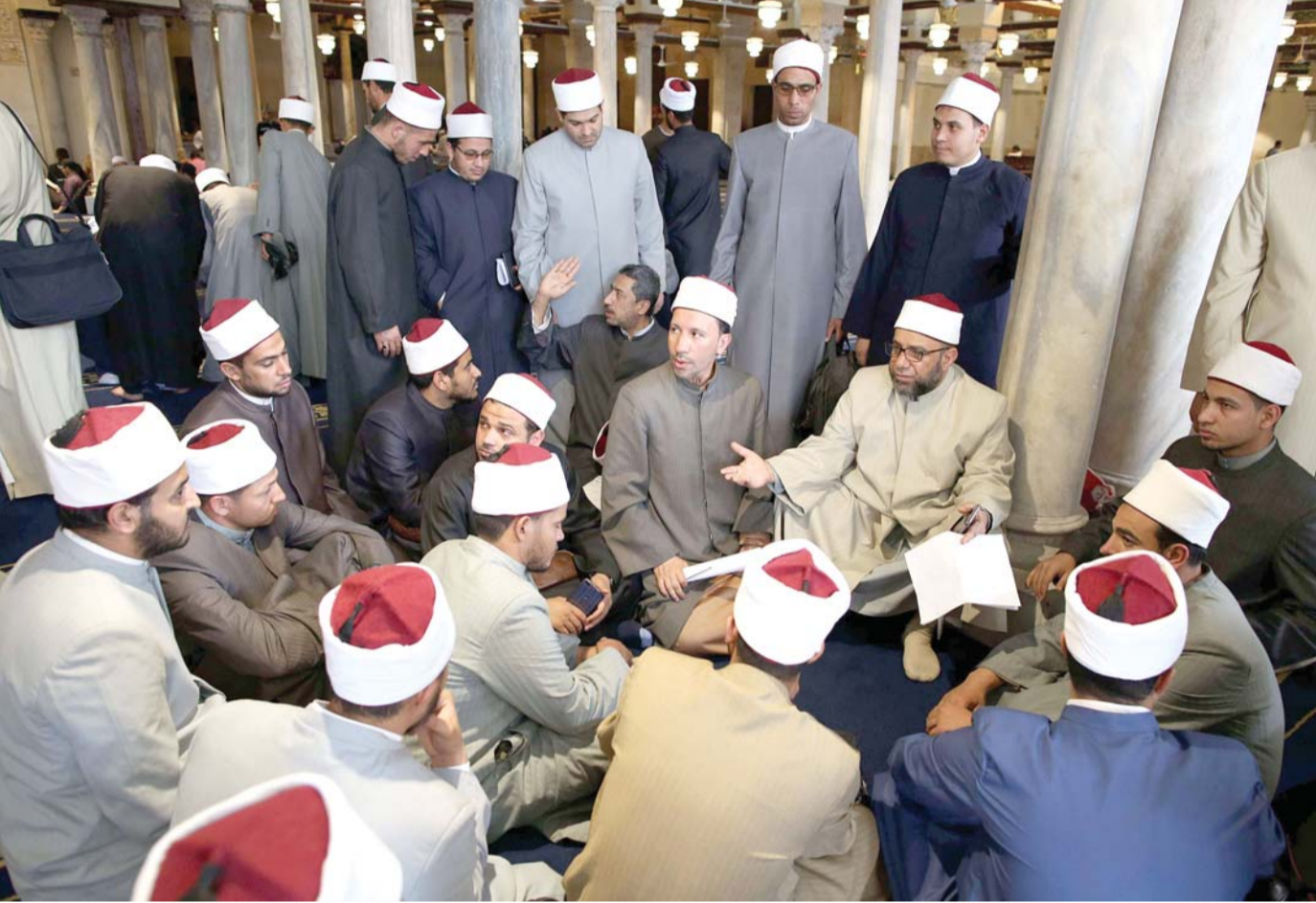
كان يمكن قبول احتكار الأزهر للفتوى، لو استبق هذه الخطوة بتنقيح مناهجه الدينية واستجاب لدعوات إقصاء العلماء المتشددين داخله، ونقح كتبه من التراث الذي يخاطب عصور الجاهلية الأولى.

لكن أن يحتكر وحده إصدار آراء دينية بناء على نهج قديم، ومن خلال عقليات طالما تسببت فتاواها في أزمات مجتمعية، فإن ذلك يثير الشكوك حول الفكرة.

هناك فتاوى من الأزهر بتحريم التعامل مع البنوك، مقابل آراء أخرى أكثر عقلانية تبيح ذلك. وأي فتوى منهما سيتم وضعها في بنك الفتاوى وتمتة فتوى صادرة عن مجمع البحوث الإسلامية توصم الزواج العرفي بالزنا، في حين توجد فتاوى لعلماء أزهريين تعتبره حلالاً، طالما توافرت فيه شروط العصر.



لا تصفوا لغيرنا



فتاوى متضاربة

للحكومة بالصدام معه أو تقليم أظفاره، وقد لا تتكرر الفرصة. الواضح أن تركيبة المجتمع المصري لن تسمح للأزهر بفرض هيمنته كلياً على الفتوى، في ظل اعتماد قرابة 60 في المئة من الناس على رأي الأئمة وشيوخ السلفية المنتشرين في الزوايا والمساجد، ومن ثم لسبب سهولة الفتاوى تتوقف ولا تنظيها سوف ينجح، طالما أن الغرض من خطوة المؤسسة الدينية احتكار المجال الدعوي، بعيداً عن ضبط ملف الفتوى بواقعية، دون التركيز على المصالح الشخصية.

ما زال غياب الوعي عند بعض الفئات أحد أهم أسلحة الهيئات الدينية، لأنه يكرس الهوس بالفتوى، ويجعل مدمنها حائط الصد المنيع ضد محاولات النيل من أي واحدة منها، بحيث تظهر أمام صانع القرار أنها ماضية في توعية وتنوير المجتمع، بالتعاطي مع استفساراته وتوفير إجابات لها، وإن كانت الأسئلة تحمل قدراً من الرجعية.

رأى عطية شاهين أستاذ الفقه بجامعة الأزهر، في تصريح لـ "العرب"، أن التعاطي المجتمعي مع بنك الفتاوى الإلكترونية سيكون صعباً على أغلب السكان، لانتساع دائرة الأمية، والجهل بالتكنولوجيا، كما أن طالب الفتوى بحاجة إلى عالم دين يناقشه ويتحدث إليه، لا أن يكون رأيه مكتوباً بكلام لا يفهمه.

يخشى متابعون أن يكون التحرك نحو محاربة التطرف والأفكار المنحرفة من خلال بنك خاص بالفتاوى محاولة للاتفاف على التراخي في ملف تجديد الخطاب الديني، لأن الإعلان المبني عن جدوى الفكرة تطرق إلى أن الهدف تجديد الفكر الإسلامي ونشر الوسطية، دون الإبقاء بأن ذلك إحدى مراحل تجديد الخطاب كليا.

يشير هؤلاء إلى أن المؤسسة الدينية إذا كانت تريد التجديد من خلال الفتاوى عليها الكف عن إقحام رأياها في كل شيء يرتبط بحياة الناس، لأن انغلاق الأفق الفكري للكثيرين ارتبط بأن تتحكم الفتوى في حياتهم دون تعابش طبيعي، وعليها الكف عن رهن ظروف هؤلاء للماضي، حيث التراث القديم ما زال مهيمنا على الرأي الديني.

ويتحرك الأزهر بخطوات محسومة، وأنشأ قبل عامين أكاديمية متخصصة في شؤون الدعوة والإفتاء، في حين أن دار الإفتاء ووزارة الأوقاف لدى كل منهما أكاديمية معنية بذات الشأن تقريبا، وإنشاء بنك الفتاوى يحتكر الرأي الديني هو أحد مشاهد الصراع بين المؤسسات الثلاث للسيطرة على الملف.

أصبحت الأجواء هادئة الآن بين الأضلع الثلاثة، غير أن زيادة نشاط الأوقاف والإفتاء في ما يرتبط بالشأن الدعوي وإصدار الفتاوى بشكل ملحوظ دفع الأزهر لاتخاذ خطوة من شأنها فرملتها ليحل مكانها ويتولى المهمة منفرداً، لأن الظرف السياسي المضطرب لا يسمح

على أنهم الأجدد بحمل راية الدفاع عن الإسلام، والتصدي للفتوى، وأراؤهم يفترض أن تكون مقدسة ومحصنة من النقد ولا تجوز مراجعتها أو الطعن فيها. وهي نفس القدسية المستمدة من التراث الذي يدافع عنه الأزهر، بذريعة أنه انعكاس وحيد لصحيح الدين.

لفت الباحث أحمد بحيري إلى أن "هناك عقليات داخل الأزهر تعادي الاجتهاد والتفسير العصري للقران والأحاديث لتكون مواكبة للعصر، في حين أن عمر بين الخطاب أوقف نصاً قرانياً صريحاً عن مصادر الزكاة واستخدام العقل في تفسير الآية، ولم يقدس التراث، والنبي محمد (ص) نفسه ترك نحو 80 في المئة من تفسير القرآن للاجتهاد الشخصي بما لا يدخل بوجهه الدين".

من غير المتوقع أن يعتمد الأزهر على علماء معروف عنهم الانفتاح الفكري للعمل تحت مظلة بنك الفتاوى، ويكفي أنه عندما أرسل قائمة إلى المجلس الأعلى للإعلام قبل عامين تقريبا بأسماء المسموح لهم بالفتوى، خلّت من الشخصيات الراضة للتراث الفقهي القديم، واعتادوا إظهار الامتناع من الاتكاء على الماضي، ولم يحققوا أي تقدم في ملف تجديد الخطاب.

الفتاوى منهج حياة

تمثل الفتوى بالنسبة إلى الشارع المصري إحدى أهم الأدوات التي يبني الناس عليها مصير حياتهم، فترى أغلب الأسر تتخذ قراراتها المعيشية وتبني تعاملاتها مع الآخرين وفق الرأي الديني، وهي عادة متجذرة عند الكثير من الناس، ورتوها عن آباءهم وأجدادهم، وساهم في نموها ارتفاع معدلات الأمية.

لدى بعض قادة المؤسسة الدينية قناعة راسخة بأن كثرة احتياج الناس إلى فتوى في كل ما يخص حياتهم، هي ثروة يجب أن يسيطر عليها الأزهر، لدعمه في نفوذه المجتمعي، بحيث يكون الملجأ الوحيد أمام هذه الشريحة الضخمة ويصبح وحده المتحكم في تحركاتها وتوجهاتها حتى يرتقي إلى الوجهة المقدسة في الرأي الديني.

وقد لا يجد صعوبة في الوصول إلى هذه المكانة بعد احتكار الفتوى، في ظل تصاعد الهوس بالرأي الديني، لكن الخطورة أن تتبع هذه الخطوة تحركات أخرى تركز لدى الناس فكرة تحريم أي فعل طالما لم يحصل على فتوى أزهرية، أو يتم إقناع العامة بحتمية تجاهل أي رأي مخالف للأزهر باعتباره الوجهة الوحيدة للفتاوى.

الزواج بأن يكون هناك شهود وإشهاد. ويصدر الأزهر أحياناً فتاوى مناقضة لرأي علماء دار الإفتاء، سواء الحاليين أو السابقين، وما زالت هناك قضايا دينية لم يتم حسمها بعد، وتكون الآراء حولها متضاربة لصعوبة الفصل فيها بسبب اختلاف ظروفها وأحداثها، وأي رأي قاطع لها لإدراجها ضمن فتاوى بنك الأزهر، يقطع الاجتهاد حولها.

وجود جهة واحدة للفتوى توجه مطلوب، لكن المعضلة في وجود آراء متضاربة داخل الأزهر نفسه حول قضايا وموضوعات جدلية

لا يمانع البعض من العلماء جمع أكبر قدر من الفتاوى حول الموضوعات الأكثر استفساراً في سلة واحدة، لكن كيف يكون مصدر الفتوى أزهرياً يتحدث إلى الناس بلغة الماضي، ويتجاوب مع تساؤلات تتعلق بالطب والسياسة والاقتصاد دون أن يكون متخصصاً في هذه التخصصات، وهي إشكالية كبيرة مع متصري الفتوى عموماً.

مشكلة بعض العلماء أنهم يفتون في قضايا شديدة العصرية مثل الأمور السياسية وفق آراء فقهية قديمة، ويصرون على أن ما كان يطبق في الماضي لا يجوز تعديله وفق الحاضر، وبحسب هؤلاء من غير الممكن مثلاً الإفتاء بجواز ولاية القبطي على مسلم.

من هنا تبدو ملامح الأزمة بشكل أكثر وضوحاً، فالأزهر قرر أن يتعامل الناس مع بنك الفتاوى باعتباره المرجعية الأولى في الاحتكام لرأي الدين حول كل القضايا، ولم يترك مساحة لدعاة التجديد ليدلوا برأيهم، ويتركوا الناس يختاروا ما يناسب حياتهم ويتلاءم مع قناعاتهم.

وإذا كان تحرك المؤسسة الدينية نابعا من مسؤوليتها عن الوصول إلى حل جزري لفوضى الفتاوى، فقدم تحديد آلية جمع الآراء الدينية في سلة واحدة يلجأ إليها الناس وقت الحاجة ما زال مثيراً للريبة، لأن المطلوب قبل هذه الخطوة وضع إستراتيجية محكمة تحول دون إدراج آراء دينية شاذة ومتطرفة في بنك الفتاوى، ليجرد أن الذين أصدرها علماء من داخل الأزهر، في حين أن بعضهم أكثر تشدداً من السلفيين.

يرتبط التخوف بأن قادة المؤسسة الدينية الأم في مصر لا يعترفون بوجود متشددين بين علماء الأزهر، ويصنفونهم